الأمم المتحدة

E/CN.3/2025/28

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
13 December 2024
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة السادسة والخمسون

نيويورك، 4-7 آذار/مارس 2025

البند 5 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: الإحصاءات المالية

تقرير صندوق النقد الدولي عن الإحصاءات المالية

مذكرة من الأمين العام

وفقًا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 312/2024 والممارسة السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير صندوق النقد الدولي عن الإحصاءات المالية، المقدم إلى اللجنة الإحصائية للعلم.

* E/CN.3/2025/1.

070125 271224 24-22941 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - يسلِّط هذا التقرير الضوء على الجهود الدولية المبذولة في النهوض بالإحصاءات النقدية والمالية، بما في ذلك استعراض للجهود المبذولة على مستوى المنهجيات لتلبية الاحتياجات الناشئة من البيانات في مجال التمويل المناخي، والوساطة المالية غير المصرفية، وإمكانية الحصول على الخدمات المالية، والنقود الرقمية، وتمويل الطبيعة. ويوضح التقرير أيضًا خطة صندوق النقد الدولي (الصندوق) الرفيعة المستوى لتحديث دليل الإحصاءات النقدية والمالية والدليل التجميعي للإحصاءات النقدية والمالية لعام 2016.

ثانيا - برنامج العمل

ألف - الشمول المالي المدعوم بالتكنولوجيا المالية

2 - تركز مبادرات التكنولوجيا المالية على فهم تطور وتأثير الائتمان المدعوم بالتكنولوجيا المالية في النظام المالي العالمي. والهدف الرئيسي هو تقدير مجملات الائتمان المدعوم بالتكنولوجيا المالية وتحديد الصلات بين كيانات التكنولوجيا المالية والقطاعات المالية وغير المالية التقليدية. ولا غنى عن المعلومات الشاملة لقياس مدى انتشار وتأثير خدمات الائتمان غير المصرفية المدعومة بالتكنولوجيا المالية، لا سيما فيما يتعلق بالشمول المالي والمخاطر النُظمية. وأشار المستخدمون إلى حاجتهم إلى البيانات لتعزيز قدرتهم على فهم حجم هذه الصناعة ومدى انتشارها. ومن المتوقع أن يؤدي إنشاء أطر موحدة لإعداد التقارير إلى مساعدة البلدان على مواءمة منهجياتها. وسيساعد هذا الاتساق في نهاية المطاف على فهم مواطن الضعف المحتملة التي قد يمثلها الائتمان المدعوم بالتكنولوجيا المالية بالنسبة للنظام المالي العالمي.

3 - وبالإضافة إلى الائتمان المدعوم بالتكنولوجيا المالية، يركز برنامج العمل أيضًا على الشمول المالي المدعوم بالتكنولوجيا المالية. ويتضمن هذا الجانب تقديرات سنوية لتأثير حلول التكنولوجيا المالية في زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات السكانية المحرومة والضعيفة. ومن خلال تعزيز الرؤى القائمة على البيانات بشأن الكيفية التي تساعد بها التكنولوجيا المالية في توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل الفئات التي جرت العادة على استبعادها، تدعم المبادرة زيادة الإنصاف في المشهد المالي. وهي إلى جانب ذلك تساعد في تتبع نوع الخدمات والقطاعات الأكثر استفادة منها، مما يضمن بالتالي فهما وافيا لتأثير الابتكارات المالية. ويعد رصد جانب الشمول بمثابة جسر لتقييم مواطن الضعف في النظم المالية الناشئة ويضمن أن يكون النمو شاملاً. ويجري تنفيذ هذا الجهد في إطار مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بالثغرات في البيانات، مع إتاحة المنهجيات والأدوات وأساليب الجمع لكل البلدان.

باء - الشمول المالي

4 - يواصل الصندوق توسيع نطاق جمع البيانات المتعلقة بإمكانية الحصول على الخدمات المالية. والهدف الأساسي من هذه العملية هو وضع مؤشرات محسّنة وموسّعة لقياس الشمول المالي، لا سيما من خلال استخدام الخدمات المالية الرقمية مثل المدفوعات عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وحلول التكنولوجيا المالية. وتهدف هذه العملية المعزّزة لجمع البيانات إلى الكشف عن الثغرات والفرص في إمكانية حصول الفئات المهمشة على الخدمات المالية الرقمية، مما يساهم في نهاية المطاف

في وضع سياسات محددة الأهداف لدعم الفئات السكانية الأكثر ضعفاً من الناحية المالية. فإعداد بيانات مفصّلة ومصنّفة بشأن إمكانية الحصول على الخدمات المالية يساعد صانعي السياسات على فهم المواضع التي توجد فيها الحواجز والسبل التي يمكن أن تزاد بها فعالية التدخلات المحددة إلى أعلى حد ممكن. ومن شأن هذه المقاييس أن تساعد في تتبع التقدّم المحرز نحو تحقيق أهداف الشمول المالي (بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة) وتسليط الضوء على تأثير التكنولوجيا المالية على المجتمعات التي كانت لا تحصل في السابق على القدر الكافي منها. ومن خلال ضمان وجود بيانات شاملة وموثوقة، يساعد هذا العمل على سد الثغرات الموجودة حاليا في البيانات ومن ثم يدعم وضع سياسات أكثر فعالية.

جيم - التمويل المناخي

5 - قياس التمويل المناخي أمر بالغ الأهمية لفهم مدى فعالية تخصيص الموارد للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وتساعد البيانات الموثوقة عن التمويل الأخضر صانعي السياسات على تقييم ما إذا كانت الاستثمارات تتماشى مع أهداف الاستدامة وتتيح رصد التدفقات المالية التي تدعم المبادرات البيئية بشكل أفضل. ومن خلال توفير الشفافية والمساءلة في الأنشطة المالية المتعلقة بالمناخ، تضمن جهود القياس توجيه التمويل إلى حيث تشتد الحاجة إليه، مما يدعم في نهاية المطاف الالتزامات العالمية بالتصدي لتغير المناخ.

6 - ويجري تنفيذ هذا العمل في إطار مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بالثغرات في البيانات. والهدف الأساسي هو تمكين صانعي السياسات من تتبع مصادر التمويل للمشاريع والمبادرات الخضراء التي تخفف من آثار تغير المناخ. وتشكل سندات الدين الأخضر، إلى جانب الأسهم المدرجة في البورصة، مكونًا مهمًا من مكونات التمويل المناخي وتشكل أدوات رئيسية لتوجيه الأموال إلى المشاريع ذات الفوائد البيئية الكبيرة. ويهدف برنامج العمل إلى إنشاء إطار لجمع وتحليل هذه الأدوات المالية، ومن ثم دعم الهدف الأوسع المتمثل في تعزيز العمل المناخي القائم على البيانات.

7 - وبالإضافة إلى توحيد أساليب جمع البيانات، تهدف المبادرة أيضًا إلى دمج مؤشرات التمويل المناخي هذه في الحسابات المالية الوطنية وإحصاءات ميزان المدفوعات. وسيؤدي القيام بذلك إلى جعل التدفقات المالية للمشاريع الخضراء أكثر وضوحًا وقابلية للقياس الكمي في حسابات وجداول الاقتصاد الكلي، مما يزيد من الشفافية في عمليتي التتبع والتقييم. ويساعد دمج إحصاءات التمويل الأخضر في الحسابات القومية الأوسع نطاقًا وإحصاءات ميزان المدفوعات في فهم تأثير السياسات البيئية على القطاع المالي وتقييم ما إذا كان تخصيص الموارد يتماشى مع أهداف الاستدامة. ومن خلال ربط هذه البيانات بالحسابات القومية، يمكن لصانعي السياسات ضمان بلورة فهم شامل للتفاعل بين التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية.

دال - النقود الرقمية

8 - النقود الرقمية هي مجال آخر من المجالات ذات الأولوية تجري معالجته في إطار مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بالثغرات في البيانات، حيث ينصب التركيز على فهم دور العملات الرقمية وآثارها. ويهدف البرنامج إلى جمع بيانات عن مخزون النقود الرقمية وتدفقها، بما في ذلك الأنواع الناشئة مثل العملات الرقمية للبنوك المركزية والأصول المشفرة. ويطرح ظهور النقود الرقمية فرصًا وتحديات جديدة للسياسة النقدية والاستقرار المالي، مما يستلزم دقة الرصد وجمع بيانات موثوقة لتوجيه الاستراتيجيات الناظمة.

وسيكون للبيانات المراد تجميعها دور أساسي في توجيه السياسة النقدية في التصدي للتحديات التي تطرحها هذه الابتكارات الرقمية.

9 - وتشكل بيانات النقود الرقمية أيضًا أداة مهمة لتقييم المخاطر المتعلقة بالاستقرار المالي. ويوفر التتبع الدقيق لتدفق العملات الرقمية واستخدامها رؤى متعمقة بشأن تأثيرها على السيولة وأسعار الصرف وعلى النظام المالي الأوسع نطاقًا. ويساعد إدراج مسألة النقود الرقمية في إطار الحسابات المالية الوطنية صانعي السياسات على تقييم هذه المخاطر بصورة أشمل وصياغة سياسات ناظمة أكثر دقة. وتُعد الرؤى المتعمقة المكتسبة من هذه التقييمات أساسية لدعم الانتقال المستقر إلى العصر الرقمي، مما يضمن أن تطور النقود يفيد النظام المالي بدلاً من أن يعطله.

هاء - توزيع ثروات الأسر المعيشية

10 - يمثل توزيع ثروات الأسر المعيشية بؤرة تركيز رئيسية لعملية تحديث نظام الحسابات القومية ومبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بالثغرات في البيانات، حيث يهدف إلى إعداد بيانات شاملة ترصد الفوارق في الثروة بين مختلف شرائح الأسر المعيشية. ويتضمن برنامج العمل إنتاج تقديرات سنوية مفصلة عن دخل الأسرة واستهلاكها ومدخراتها وثروتها، مصنفة حسب الفئتين الخمسية والعشرية من السكان. ويعد فهم هذه التوزيعات أمرا حيويا لصانعي السياسات في عملهم على معالجة عدم المساواة وتعزيز النمو الشامل. وتوفر هذه المؤشرات رؤى متعمقة بشأن الكيفية التي تتراكم بها الثروة داخل الفئات المختلفة وتساعد في تقييم آثار التدخلات السياساتية.

11 - وعلاوة على ذلك، فإن دمج بيانات ثروات الأسر المعيشية في إطار الحسابات القومية له آثار كبيرة على صنع السياسات الاقتصادية. ومن خلال فهم ديناميكيات توزيع الثروة ومدى التباينات، يمكن لصانعي السياسات صياغة تدخلات أفضل استهدافاً لتعزيز الشمولية. كما أنه يضمن ترجمة النمو الاقتصادي إلى فوائد ملموسة في جميع شرائح الأسر المعيشية. ومع تطور الاقتصادات ونشرها لهذه التقديرات، فإنها تساهم في فهم أكثر دقة لعدم المساواة، مما يوفر الأساس لبناء مجتمعات أكثر إنصافًا.

واو - تحديث دليل الإحصاءات النقدية والمالية والدليل التجميعي للإحصاءات النقدية والمالية

12 - تضطلع الإحصاءات النقدية والمالية بدور مهم في المشهد المتطور باستمرار للنظم المالية والتمويل العالمي. فهذه الإحصاءات بمثابة الدعامة الأساسية لعملية صنع القرار المستنير، سواء من منظور السياسات المالية الكلية أو السياسات الاقتصادية الكلية الأوسع نطاقًا. فهي توفر رؤى قيمة بشأن الاتجاهات النقدية والمالية، والترابط بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، وآلية انتقال السياسة النقدية، وتدعم بشكل أوسع هدفي تحقيق الاستقرار المالي الكلي وتحقيق الاستقرار المالي.

13 - *ودليل الإحصاءات النقدية والمالية والدليل التجميعي للإحصاءات النقدية والمالية* هو حلقة في سلسلة من المبادئ التوجيهية الدولية بشأن المنهجيات الإحصائية التي يصدرها صندوق النقد الدولي. وقد وضع بهدف دعم مجمِّعي ومستخدمي البيانات النقدية، حيث يقدم إرشادات لجمع الإحصاءات النقدية وعرضها بطريقة تحليلية. وتتسق المبادئ والمفاهيم الأساسية التي تقوم عليها الإحصاءات النقدية والمالية مع تلك الواردة في نظام الحسابات القومية لعام 2008، والطبعة السادسة من *دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي*، *ودليل إحصاءات مالية الحكومة* 2014. إلا أن الأغراض المختلفة التي يقوم عليها *دليل*

الإحصاءات النقدية والمالية والدليل التجميعي للإحصاءات النقدية والمالية ينشئ بعض الاختلافات المفاهيمية والاختلافات المتعلقة بإعداد التقارير.

14 - ويعمل الصندوق على تعزيز الإحصاءات النقدية والمالية السليمة منهجياً والقابلة للمقارنة دولياً. ففي عام 2016، نشر الصندوق طبعة محدثة من *دليل الإحصاءات النقدية والمالية والدليل التجميعي للإحصاءات النقدية والمالية*. وبالإصدار المستهدف لنظام الحسابات القومية لعام 2025، والطبعة السابعة من *دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي*، وإلى جانب التحديث الحالي *لدليل إحصاءات مالية الحكومة* 2014، يعد الصندوق خططًا لتحديث *دليل الإحصاءات النقدية والمالية والدليل التجميعي للإحصاءات النقدية والمالية* ويتوخى إصداره في الربع الأخير من عام 2028. ويهدف هذا التحديث إلى ضمان الاتساق بين مجموعات بيانات الاقتصاد الكلي، والاستفادة من العمليات البحثية والتشاورية بشأن مجالات رئيسية هي العولمة والرقمنة وتغير المناخ، مع توفير إرشادات أكثر تركيزًا على الجوانب المالية لتعزيز الأهمية السياساتية للإحصاءات النقدية والمالية.

15 - ومع تطور المشهد المالي العالمي، يكون من الضروري إصدار تحديث عام 2016 *لدليل الإحصاءات النقدية والمالية والدليل التجميعي للإحصاءات النقدية والمالية*. وأدى تزايد التكامل المالي على مدى العقود الماضية إلى زيادة تعقيد وحجم الشبكات المالية العالمية، مما يتطلب فهماً أكثر شمولاً لكيفية ترابط المؤسسات المالية والأسواق. ويمكن أن يؤدي وقوع صدمات مالية في قطاع اقتصادي واحد أو بلد واحد إلى تداعيها بسرعة إلى قطاع آخر من الاقتصاد و/أو بلد آخر، مما يجعلها أساسية لفهم المخاطر النظمية ذات الصلة. ومن أجل تزويد صانعي السياسات والهيئات الناظمة بإحصاءات كافية عن القطاع المالي توفر رؤى أعمق بشأن هذه الروابط، يكون من الضروري توفير إرشادات محدثة وبيانات أكثر تفصيلاً تتعلق بالإحصاءات النقدية والمالية.

16 - ومع تزايد الرقمنة، تُعد الحاجة إلى توفير مقاييس دقيقة للمؤشرات النقدية وغيرها من المؤشرات ذات الصلة أمرًا أساسيًا. وستتضمن الطبعة المحدثة من *دليل الإحصاءات النقدية والمالية والدليل التجميعي للإحصاءات النقدية والمالية* تعريفًا للنقود الرقمية، مع التركيز على الطبيعة المتطورة للمدفوعات في ضوء العملات الرقمية للبنوك المركزية والعملات الرقمية المستقرة وغيرها من أشكال الأصول المالية الرقمية مثل الودائع المرمزة. وستتضمن الطبعة المحدثة إرشادات بشأن المسائل المتطورة مثل شركات التكنولوجيا المالية، والتمويل اللامركزي، وشركات تكنولوجيا التأمين، والأصول المشفرة. وستتم فيها مناقشة الكيفية التي تؤثر بها ابتكارات التكنولوجيا المالية وصعود الأصول المشفرة على المقاييس التقليدية للسيولة ومجملات الائتمان واستكشاف مقاييس جديدة تعكس هذه التغييرات بدقة.

17 - وللمساعدة في قياس المخاطر المتصلة بالمناخ على القطاع المالي قياسا دقيقا، يتعين على البنوك المركزية والمشرفين على القطاع المالي تكييف أطر اختبار الإجهاد الخاصة بهم لتشمل الإحصاءات المتعلقة بالمناخ. ولتلبية الطلب المتزايد على البيانات الشاملة عن حالات الانكشاف المالي المتعلقة بالمناخ، وقابلية تأثر الأصول بالظواهر المناخية، ستؤدي الطبعة المحدثة لإطار *دليل الإحصاءات النقدية والمالية والدليل التجميعي للإحصاءات النقدية والمالية*، بوصفه جزءا من إطار الإحصاءات النقدية والمالية، إلى تعزيز هيكل المعلومات المناخية الذي يركز على مجموعة منسقة ومتسقة من معايير الإفصاح المناخي، بما في ذلك تعريف الأدوات المالية المستدامة.

18 - وستُقسَّم عملية التحديث المقترحة إلى مرحلتين رئيسيتين. وستشمل العملية إجراء بحوث مفصلة بشأن المسائل التي تم تحديدها، مع مناقشة تأثيرها على الإحصاءات النقدية والمالية، وبمجرد التوصل إلى استنتاجات، ستبدأ صياغة الدليل المحدث. وستشمل المرحلة الأولى ما يلي: (أ) إعداد جدول أعمال للبحوث، تحدد فيه الملاحظات المتصلة بالإصدارات والملاحظات التوضيحية؛ (ب) إنشاء فريق خبراء تقني؛ (ج) وضع اللمسات الأخيرة على التوصيات التي ستدرج في الطبعة المحدثة من دليل الإحصاءات النقدية والمالية والدليل التجميعي للإحصاءات النقدية والمالية. وسيكون التنسيق مع الأوساط الإحصائية الأخرى، والمشاورات العالمية، والبدء في صياغة المخطط المشروح أيضاً جزءًا من المرحلة الأولى وسيتم ترحيلها إلى المرحلة الثانية.

19 - أما المرحلة الثانية فتتضمن وضع الصيغة النهائية للمخطط المشروح وصياغة فصول الدليل وتذييلاته والدليل التجميعي. وستشمل هذه المرحلة إجراء مشاورات مكثفة بشأن التغييرات المقترحة، بالإضافة إلى عمليات الموافقة على الإصدارات الجديدة التي سيتم تضمينها في التحديث. وسيكون للمشاورات مع الأوساط المعنية بالإحصاءات النقدية والمالية والأوساط الإحصائية الأخرى، مثل الأوساط المعنية بميزان المدفوعات والحسابات القومية، دور رئيسي في عملية التحديث وسيتم تضمينها في كلتا المرحلتين.

ثالثا - الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها

20 - اللجنة مدعوة إلى الإحاطة علما بهذا التقرير.